

مسودة مبادئ عمل الاتحاد الدولي للصناعات في صناعات النسيج والملابس والأحذية والجلود بشأن وباء الكوفيد 19

يؤثر انتشار وباء الكوفيد 19 في جميع أنحاء العالم تأثيراً مدمراً على العاملين في صناعات النسيج والملابس والأحذية والجلود. ووفقاً للنقابات التابعة للاتحاد الدولي للصناعات، فإن إلغاء الطلبات يؤدي إلى إغلاق الآلاف من مصانع الملابس مع تسريح ملايين العمال دون وجود لاي نظام ضمان اجتماعي. ومع انتشار الفيروس داخل البلدان المنتجة للملابس نفسها، يتم إجبار المزيد من المصانع على الإغلاق، مما قد يؤدي إلى فقدان ملايين العمال الآخرين للعمل.

وتعتبر التدابير التي يتخذها أصحاب العمل والحكومات للحد من الآثار على العمال غير كافية لحماية العدد الهائل من عمال الملابس المتضررين. فقد فقدت عشرات الآلاف من العاملين وظائفهم وحُرموا من أجورهم في قطاع صناعة الملابس وذلك تزامناً مع تطبيق الحظر الصحي في العديد من البلدان. وفي بعض الحالات التي لم يستلم العمال أجورهم فيخرجون إلى الشوارع للاحتجاج، مما يزيد من خطر العدوى.

وعندما تستمر المصانع في العمل، فإن بعضها يعمل دون اتخاذ تدابير السلامة المناسبة، مما يعرض العمال للخطر وربما يزيد من نشر وباء الكوفيد 19.

ولهذا فقد أيدنا المبادئ التالية والتي نسترشد بها خلال عملنا في قطاع صناعات النسيج والملابس والأحذية والجلود أثناء فترة جائحة الكوفيد 19 وما بعدها:

هناك حاجة ملحة للتعامل مع فقدان العمالة لوظائفهم وأجورهم في قطاع صناعات النسيج والملابس والأحذية والجلود في العديد من البلدان. فنحن بحاجة إلى إجراءات فورية لا بد ان تتخذ من أصحاب العمل والعلامات التجارية وتجار التجزئة والحكومات لوضع تدابير من شأنها أن تضمن أجور للعمال وتوظيفهم في المستقبل.

يجب ضمان الاجور لجميع العمال، بما في ذلك العمال الدائمين والمؤقتين والمتعاقدين من الباطن والعاملين من المنازل وغيرهم من العاملين في عملية الإنتاج.

يجب توفير أجور كافية للعمال لدعمهم ولدعم أسرهم خلال فترة الاضطراب هذه، مع العلم أنه حتى في الأوقات العادية، تكون الاجور في الصناعات منخفضة جداً لدرجة أن العمال يعتمدون على مكافآت العمل الإضافي ومكافآت المواظبة من أجل البقاء على قيد الحياة.

يجب التوقف على الفور من تخفيض عدد العمال أو تقليصهم أو تسريحهم.

يجب الاحتفاظ بالعمال في كشوف مرتبات الموردين وكذلك الحفاظ على علاقة التوظيف مع الحفاظ على الدخل من خلال كشوف مرتبات الموردين وهذا كله يجب ان يتم تحت إشراف النقابات والحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

يجب احترام حرية تكوين الجمعيات، مع عدم وجود اية عقوبات للأفراد عند التحدث عن الأمور التي تتعلق بالسلامة أو المطالبة بالأجور غير المدفوعة.

من المفروض إجبار العمال على العمل في أماكن عمل غير آمنة. وفي الأماكن التي تستمر المصانع فيها على العمل، يجب ضمان تدابير الصحة والسلامة وفقاً لإرشادات الاتحاد الدولي للصناعات للعمال وأصحاب العمل بشأن وباء الكوفيد 19 التي يمكن الاستطلاع عليها من الرابط التالي: <http://www.industrial-union.org/covid-19-advice-for-workers-and-employers>

يجب إعادة توجيه الإنتاج نحو انتاج المواد الصحية وأدوات الرعاية الصحية، حيثما أمكن.

يجب على العلامات التجارية اعتماد ممارسات شراء مسؤولة، وضمان عدم إلغاء الطلبات، وتحمل المسؤولية عن الملابس المصنعة والانخراط في مناقشات مسؤولة فيما يتعلق بالطلبات المستقبلية، وعدم تطبيق بنود الطوارئ التي قد يتم تضمينها في العقود لوقف الطلبات الجارية أو استخدامها كذريعة لعدم دفع المنتجات المصنعة.

وتحتاج الحكومات والعلامات التجارية والموردين إلى العمل مع النقابات لاتخاذ إجراءات منسقة لضمان دفع الأجور للعمال وحمايتهم وحماية أسرهم حتى لا يتأثروا سلباً من التأثيرات الاقتصادية نتيجة عمليات الحظر الصحي.

إن هياكل العلاقات الصناعية القائمة، بما في ذلك اتفاقية العمل والتعاون والتحول لمجموعة البلدان ولجان مراقبة الاتفاقات الإطارية العالمية، هي وسائل للنقابات للعمل مع الشركات المصنعة والعلامات التجارية على تدابير لضمان دعم العمال خلال الأزمة.

وإدراكاً بأن الإجراءات التي تتخذها الحكومات وأرباب العمل على المستوى الوطني لن تكون كافية لضمان أجور عمل الملابس طوال فترة الأزمة، فإن الاتحاد الدولي للصناعات يؤيد وثيقة العمل المسماة: " إجراءات عمل الاتحاد الدولي للصناعات في صناعة الملابس إزاء وباء الكوفيد 19 " تلك الوثيقة التي أعدتها منظمة العمل الدولية مناشدة فيها جميع العلامات التجارية وتجار التجزئة والمصنعين والوكلاء والجهات الفاعلة الصناعية الأخرى للقيام بنفس الشيء. ويجب الاستثمار في تنمية المهارات الضرورية وإعادة التدريب لتمكين المصانع من التكيف مع المنتجات والتكنولوجيات الجديدة والبقاء على قيد النفاذ.

وعلى أساس هذه المبادئ، سيواصل الاتحاد الدولي للصناعات العمل مع قطاع الصناعة من أجل:

- الانخراط مع المؤسسات المالية والحكومات والجهات المانحة لدعم التعبئة السريعة والمبتكرة من خلال صناديق الإغاثة الطارئة والائتمان والقروض قصيرة الأجل لتوفير دعم سريع للدخل للعمال والأفراد.
- الانخراط مع المؤسسات المالية والحكومات والجهات المانحة والعلامات التجارية وتجار التجزئة والموردين لدعم تحريك الأموال بسرعة وابتكار صناديق الإغاثة في حالات الطوارئ، والائتمان، وقروض قصيرة الأجل لتوفير دعم سريع لدخل العمال.
- تعزيز خطط الحماية الاجتماعية ودعم الإجراءات للحفاظ على الوظائف من خلال العديد من الوسائل والإجراءات الضريبية أو رسوم الضمان الاجتماعي وبرامج البطالة المؤقتة.
- ضمان استخدام الأموال لتمكين شركات التصنيع من ضمان دفع الأجور لجميع العمال.
- دعم وتطوير الحد الأدنى للضمانات الاجتماعية وتوسيع الحماية الاجتماعية للعمال وأصحاب العمل في صناعة الملابس.